

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

أشكال الإشكالات تجاه المحقق الداماد

لقد استعرضنا نصَّ مقالة المحقق الداماد (1040 م) ضمن كتابيه، و لكن قد هاجمه تلميذه صاحبُ الأسفار (1050 م) بإشكاليَّةٍ أساسيةٍ قائلاً:

«و أمّا ثالثاً: فإنّ لنا أن نأخذُ (ونجم) جميعَ الإرادات بحيث لا يشذُّ عنها شيء (إرادة) منها و نطلبُ أن علّتها (الإرادة) أي شيء هي؟ فإن كانت (العلّة) إرادةً أخرى (خارجةً عن الإرادات) لزمَ كون شيء واحد خارجاً و داخلياً - بالنسبة إلى شيء واحد بعينه هو مجموع الإرادات (لأنّا قد افترضنا كافّةَ الإرادات في مكان واحد، إذن فلا إرادةً أخرى خارجةً) و ذلك محالٌ و إن كان (العلّة) شيئاً آخر (كإرادة الله تعالى) لزمَ الجبرُ في الإرادة و هذا هو الحق فليعوّل عليه في دفع الإشكال كما مر.[1]»

و لكنّ الأسفارَ حيث لم يلاحظْ تماميةَ مقالاتِ المحقق الداماد ضمنَ كتابيه بالنص، فاعتراضَ على أستاذه بهذه الإشكالية الضئيلة، ونظراً لظرافة دقّة المحقق الداماد في هذه السّاحة قد عمّدنا إلى استحضار كافّة بياناته، لأنّه قد صرّح ضمن كتاب الإيقاظات، بأنّ فعل الإنسان ينفرد بإرادة واحدة فحسب رغم أنّها إرادة إجمالية في النفس - حيث لم يلتفت المريد إلى نفس إرادته - و ذلك وجدانيّ تماماً، و أمّا تكثيرُ الإرادات فقد خلّفها العقل بتحليله و اعتباره الذهنيّ ليس إلا، وحيث إنّها اعتباريّة بحتة فلسفاً بحاجة للعثور على علّتها في الخارج، فكيف افترض الأسفارُ علّةً لهذه الإرادات المتتالية الاعتباريّة فإنّ المحقق الداماد يعتقد بأنّ الإرادات الاعتباريّة عديمة العلة، فلا تتسلسل، و ذلك نظير تحليل الحيوان إلى النّاطقية و غيرها و نظير أن أعتبر زيدا رئيساً أو حملاً فإنّ ملاحظة مختلف جهاتها الاعتباريّة سهل المؤونة بلا افتقارٍ إلى علّتها، فلا تتسلسل، ولهذا قد أعلن المحقّق الدّاماد بأنّ العقل لو شاء لأمكنه أن يقطع سلسلة الاعتبار إذ حقيقة الاعتبار بيد المعبر تماماً، فبالتالي إن صاحب الأسفار لم يعي مغزى هدف المحقق الداماد ولهذا نشير إلى نبذة من مقولة المحقق ضمن الإيقاظات حيث يقول:

«إنّ للنفس الفاعلة بالاختيار عن انبعاث الشوق و تأكّده حالة واحدة إجمالية يفصلها العقل بتكرّر الالتفات و تضاعف (و تكرّر) الاعتبار بالفعل إلى إرادة الفعل، و إرادة الإرادة، و إرادة إرادة الإرادة إلى حيث يستطيع إلى أن يعتبر سبيلاً على مضاهاة الأمر في العلم بالمعلوم.»

ولهذا قد هيأنا اعتراضاً آخر تجاه مقالته الطريفة وسيوافيك عقيب لحظات.

تفنيد السيد مصطفى الخميني لمُحاورات القبسات

لقد فنّد السيد مصطفى الخميني مقالة المحقق الاصفهاني سلفاً، و الآن قد جاء معترضاً أيضاً على أساس مقالة المحقق الداماد فنعم ما نطق به في هذا المضمار:

(الإجابة الثالثة) «و يتوجّه إليه (المحقق الداماد):

1. أولاً: أن الحالة الشوقية و الهيجان المتأكد، ممنوعة في كثير من الإرادات، كما مرّ (فرب إرادة بلا شوق متأكد) فإن الإرادة تحصل في أفق النفس لدرك العقل توقّف الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غير وجود تلك الحالة (الحالة الشوقية حتى تكون هي صندوق الإرادة، كلما شاءت النفس أخرجت منها إرادة. فلا ترابطاً ما بين الشوق الأكيد مع الإرادة دوماً، و هو الصواب)

فكأنه (المحقق الداماد) قدس سره، قطع السلسلة، بأن الإرادة الاختيارية ليست معلولة الإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى أي أن الشوق (المتأكد) الذي أورث الإرادة في الفرض الأول، هو السبب لتحقيق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، وهكذا، و على هذا لا يتوجّه إليه ما أوردّه عليه تلميذه الأكبر (الأسفار) من الإشكالات الثلاثة. (ولهذا يقول المحقق الداماد إن الشوق واحد فالإرادة أيضاً تملك شوقاً واحداً وجداناً فلا إرادة ثانية و لا شوق ثانية نعم لو حصلنا مُجدداً واقعاً لتسلسل، فلماذا يقول الأسفار بأننا يجب أن نلاحظ علل الإرادة كي يستشكل على أستاذنا بأنه سيكّلم دخول الإرادة الداخلية و الخارجية معاً و... بل في الإرادات الاعتبارية البحتة لا نحتاج إلى العلل الأخر لكي يستتبع التسلسل) و العجب أنه (الأسفار) لم يصل إلى مغزى مرامه! و قال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن نأخذها، و نطلب أن علّتها أية شيء هي:

– فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلاً و خارجاً بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال.

– و إن كان شيئاً آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق» [2] انتهى.

و كأنّه (الأسفار) قدس سره أخذ هذا التقرير ممّا قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغني بالذات بين السلسلة الفقراء غير المتناهية» (فأخذه) غفلة عن بطلان القياس، و أجنبية ما رامه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخلط.

2. و يتوجّه إليه (المحقق الداماد) ثانياً: أن قطع السلسلة بذلك (بالاعتبار و التحليل) لا يستلزم رفع الشبهة (الجبر) لأنه:

– إذا كانت الإرادة حاصلة قهراً و بالطبع، تكون النفس فاعلة بالطبع بالنسبة إليها. (فيُنْتِجُ الجبر)

– و إن كانت حاصلةً بالاختيار، فلا بدّ من إرادة، و الشوق المزبور إما هو نفس الإرادة (بأن النفس توجد الإرادة) فيلزم عدم اختيارية الفعل لأنها (الإرادة) غير اختيارية و ميل طبيعي، و إما هو (الشوق) سبب الإرادة، فيكون المعلول – و هي الإرادة – حاصلاً في النفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهم في الشك و الشبهة المزبورة، مغفول عنه في كلامه (المحقق الداماد و لم يجب عنه أساساً). [3]

و الإجابة الرابعة على المحقق الداماد المشتركة مع روح إجابة الأسفار هي للسيد الخميني نقلاً عن نجله السيد مصطفى الخميني حيث يقول: [4]

«و أمّا ما أوردّه عليه (المحقق الداماد) المحقّقُ الفعلُ التحرير في الفن، الوالد المعظمّ الجليل – مد ظله العالي –: «من أن السلسلة في الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع النظر (العقل) كما في إمكان الممكنات (حيث إن الممكن يحتاج إلى ممكن آخر فتتسلسل الممكنات) و وجوب الواجب و ضرورة القضايا الضرورية، و إنما الإرادة (الفعل) من الحقائق المحتاجة إلى العلة، و هي إما إرادة أخرى، أو شيء من خارج، فيتسلسل، أو يلزم الاضطرار و الجبر. [5]»

ثمّ اعترض الولد على الوالد قائلاً

«فهو غير وجيه، لأنه (الداماد) يقول: بأن إرادة الفعل معلولة الشوق (الواحد فكلّ الإرادات تعود لذلك الشوق) و إرادة إرادة الفعل معلولة الشوق المزبور، أو يقول: الشوق المزبور هي إرادة الفعل، و سبب إرادة الإرادة و هكذا، فلا يلزم كونها (الإرادة) بلا علة، بل

علتها الشوق. وإن كانت عبارته المحكية عنه، لا تخلو عن إيهام أن الأمر – بحسب الواقع – تابع الاعتبار، ولكن لا بد من تنزيه جنبه عما يستظهر من كلامه بدواً، فتحصل: أن ما أورده عليه العلمان – عفي عنهما – في غير محله، وكلام السيد قابل للتأويل بالوجه القريب، ولكنه مع ذلك غير صحيح، لما عرفت منا، فلاحظ و تدبر جيداً.[6]

و بصياغة أخرى: لو لاحظنا نفس الإرادات الاعتبارية لاستغنيت هذه الاعتبارات عن العلل، فلا تتسلسل الإرادات بل تُقطع السلسلة بقطع العقل لهذه الاعتبارات، بينما النقطة الذهبية التي قد ذهل عنها الأعلام هي أن مُفترَضنا إن الإرادة – والشوق – قد تعلقت بالفعل الواقعي الخارجي الحقيقي – لا بإراداتٍ اعتبارية حيث لا تسلسل ولا نزاع هنا إطلاقاً – فهذه الإرادة – والشوق – هي التي ستفقر إلى إرادة واقعية أخرى بحيث ستسلسل الإرادات اللامتناهية وهي المستحيلة بالضبط، فالإرادة الاعتبارية لا تخلق الفعل الخارجي بينما الإرادة الحقيقية هي التي تولد الفعل الخارجي، فالتسلسل المحال سيقع هنا بالتحديد، فإشكالية الرئيسية تجاه المحقق الداماد أنه قد خرج عن مُفترَض شبهة الجبر – الإرادة الخارجية الحقيقية – فأدمج ما بين الشوق والإرادة إلى آخره، ولهذا لم يَمُنحنا المحقق الداماد إجابةً تُضربُ الجبر، بل قد انغمز ضمن وادٍ آخر فأضاع الطريق.

و على منواله سنتمكّن من تبرير إجابة السيد الخميني حيث إنّه قد استهدف إثبات علية هذا الشوق الخارجي – لا الاعتباري – فقال لو أصبح الشوق اعتبارياً لما احتاج إلى علة بل هو أمرٌ غلطٌ بينما لو أصبح الشوق حقيقياً لتحتّم العثور على علته الخارجية أيضاً، فبؤرة إشكال السيد هي هذه النقطة الهامة بأن الشوق الخارجي الحقيقي أيضاً بحاجة إلى علة أخرى فيتسلسل أو ينتهي إلى الشوق الأزلي وهو الجبر، ولهذا لا تنصدم مقالة الوالد مع الولد بهذا الأسلوب الأنيق، بل سيتلازمان تماماً.

الإجابة الحاسمة لتحقيق المحقق الداماد

إن مثال ردّيتنا يوافق إجابة السيد مصطفى الخميني، حيث نعتقد بأن تحقيقه يُعدّ مصادراً بالمطلوب إذ الجبري قد ركّز شُبّهته على الإرادة الواقعية في النفس – لا الاعتبارية البحتة – بحيث قد شقّها شقين:

– فيما أن تُعدّ الإرادة الحقيقية اختيارية.

– أم مُنتهية إلى الإرادة الأزلية الواقعية.

بينما المحقق الداماد قد شقّ الإرادات إلى إرادتين الاعتبارية والحقيقية، فأزاح شبهة التسلسل بواسطة الإرادة الاعتبارية ولكنه قد ذهل عن شبهة الجبر، حيث إنَّ عُقدة شبهة الجبر لا تنحلّ ببيان الإرادة الاعتبارية، إذ لا انسجام بين شبهة الجبر وتسلسل الإرادات إطلاقاً، ولكنه قد ركّز على تسلسل الإرادات فأجاب عنها بتلك الطريقة، ولم يتطرّق لحلّ "الإرادة الأزلية القهرية" فماذا نصنع بها؟

[1] صدر الدين شيرازي محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. Vol. 6. قم – إيران: مكتبة المصطفوي.

[2] – الحكمة المتعالية ٦: ٣٩٠.

[3] خميني مصطفى. 1376. تحريريات في الأصول. Vol. 2. قم – إيران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

[4] خميني مصطفى. 1376. تحريريات في الأصول. Vol. 2. قم – إيران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني (س).

[5] – الطلب و الإرادة: ٩٧.

[6] خميني مصطفى. 1376. تحريريات في الأصول. Vol. 2. قم – إيران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني (س).

